التحويلات ودورها

طوق النجاة للبلدان الفقيرة

ديليب راثا
Dilip Ratha

تمثل التحويلات، وهي أموال يحولها العمال المهاجرون للأسرة والأصدقاء في الوطن، الرابطة الأشد جلاء بين الهجرة والتنمية. ولكن ٣٪ فقط من سكان العالم (ما يربو على ٢٠٠ مليون شخص بقليل) هاجروا لبلد آخر، لذلك فإن الهجرة لا يمكن أن تحل محل التنمية المحلية وخلق الوظائف إلا في البلدان متناهية الصغر.

ونظرا لأن التحويلات هي نقل أموال من طرف واحد – هدايا إذا أردنا – فهي لا تنشئ التزامات. وهي تأتي في العادة مع نصائح – من مهاجرين لديهم خبرة أفضل – حول أحسن طريقة لاستخدامها. وهكذا، فإن التحويلات ليست مجرد أموال، لكنها أموال لها قيمة مضافة.

وقد وصلت التحويلات المسجلة رسميا للبلدان النامية إلى ٣٣٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٨. ومن المعتقد أن حجم هذه التحويلات الحقيقي، بما فيها التدفقات الرسمية غير المسجلة والتدفقات غير الرسمية أكبر كثيرا. ويصل إجمالي التحويلات على الأقل إلى ثلاثة أمثال المساعدات الإنمائية الرسمية وهي أكبر مصدر للتمويل الخارجي في بلدان نامية عديدة. ففي الهند، زادت التحويلات على ٥٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، متخطية كل التدفقات الرأسمالية الرسمية والخاصة. وفي المكسيك، تزيد التحويلات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة. وهي تفوق حصيلة السياحة في المغرب، وإيرادات صادرات الشاي في سري لانكا، وإيراد قناة السويس في مصر. وبينما يميل حجم التحويلات بالدولار لأن يكون أضخم في البلدان الكبيرة مثل الهند، والصين، والمكسيك، فإن حصة التحويلات من إجمالي الناتج المحلي تميل لأن تكون أعلى في البلدان الأصغر والأفقر. ففي عام ٢٠٠٨، بلغت التحويلات أكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي في طاجيكستان وهايتي، وزادت على ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٣ بلدا.

وتميل التحويلات لأن تكون مصدرا مستقرا ومضادا للتقلبات الدورية للإيرادات من العملة الأجنبية في أغلب الأحيان. ويرسل المهاجرون عادة أموالا أكثر عندما تعاني الأسرة في الوطن صعابا لأي أسباب، لذلك فالتحويلات تعمل كتأمين ضد الضرّاء الاقتصادية.

وقد كانت التحويلات مرنة بشكل لافت للنظر أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية. وتبين التقديرات المتاحة حديثا أن التحويلات انخفضت بنسبة ٦٪ في عام ٢٠٠٩ – مقارنة بانخفاض بنسبة الثلث في الاستثمار الأجنبي المباشر وانهيار شبه كامل في تدفقات المحافظ الخاصة. وقد وفرت التحويلات طوق النجاة للفقراء في بلدان النزاعات مثل أفغانستان وهايتي والصومال.

وتساعد التحويلات على تقليل أعداد الفقراء. ففي نيبال انخفض عدد الفقراء بنسبة ١١ نقطة مئوية فيما بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٤، يعزى ما يتراوح بين الثلث والنصف منها إلى التحويلات التي يأتي الكثير منها من الهند، وهو بلد فقير آخر. وقد بينت مسوحات الأسر المعيشية أن التحويلات ربما خفضت نسبة الفقراء في السكان بمقدار ١١ نقطة مئوية في أوغندا، و ٦ نقاط مئوية في بنغلاديش، و ٥ نقاط مئوية في غانا. وقد بينت التحليلات في مختلف البلدان أن زيادة قدرها ١٠٪ في نصيب الفرد من التحويلات المسجلة رسميا قد تؤدي إلى انخفاض عدد الفقراء بمقدار ٣,٥٪ .

وترتبط التحويلات بزيادة استثمار الأسر المعيشية في التعليم وتنظيم المشروعات والصحة. وقد وجدت دراسات مبنية على مسوحات للأسر المعيشية في السلفادور وسري لانكا أن معدل التسرب من المدارس أقل في الأسر التي تتلقى تحويلات، وأن هذه الأسر تنفق قدرا أكبر على التعليم الخاص لأبنائها. وفي سري لانكا، تبين أن وزن الأطفال عند الولادة أكبر في الأسر التي تتلقى تحويلات، مما يوضح أن التحويلات تمكن الأسر من الإنفاق على رعاية صحية أفضل. وتبين عدة دراسات كذلك أن التحويلات توفر رأس المال لأصحاب المشروعات الصغيرة الذين يعانون من القيود الائتمانية. وتقلل التحويلات أعداد الفقراء، وتزيد الرفاه، وتوفر العملة الأجنبية التي تمكن البلاد من أن تدفع ثمن واردات أساسية وخدمة الدين الخارجي. ويحسن هذا بدوره فرص الوصول لأسواق رأس المال الدولية. وقد استخدمت بنوك تجارية في عدة بلدان – بما فيها البرازيل والمكسيك والسلفادور وكازاخستان – تدفقات آجلة من التحويلات كضمان إضافي لجمع مليارات من الدولارات للتمويل بفائدة أقل وآجال استحقاقات أطول.

وهناك من ينتقدون التحويلات. فعلى مستوى الاقتصاد الكلي، قد تؤدي تدفقات التحويلات الكبيرة والمستدامة إلى ارتفاع قيمة العملة، مع ما لذلك من عواقب ضارة على الصادرات. ويقول بعض الباحثين إن التحويلات تسمح للحكومات بتأجيل الاستثمارات العامة (كما في المدارس والطرق) أو ترحيل الإصلاحات الاقتصادية طويلة الأجل. وهناك أدلة تطبيقية قليلة تدعم هذا الموقف، أساسا بسبب صعوبات منهجية مرتبطة بسببية عكسية؛ إذ تنزع البلدان التي لديها مؤسسات ضعيفة ونمو اقتصادي منخفض لتلقي تحويلات ضخمة. فالسلسلة تسير من المؤسسات الضعيفة إلى التحويلات الكبيرة وليس العكس.

ويقول بعض المحللين: إن التحويلات تثبط النمو؛ لأن المتلقين قد يصبحون معتمدين عليها ويعملون أقل. ولكن الأدلة ليست حاسمة؛ ويرجع ذلك جزئيا لزيادة تأثير التحويلات أثناء الهبوط الاقتصادي عندما تتراجع الفرص الوظيفية، ومن جهة أخرى لأن أي تأثير على السلوك الدائم سيترسخ في الأجل الطويل. ومن ناحية أخرى فإنه نظرا لأن التحويلات تمول التعليم والصحة وتخفف من قيود الائتمان على صغار منظمي المشروعات، فإنها قد تعزز النمو. وبقدر ما تزيد التحويلات من الاستهلاك، فإنها قد تزيد مستويات دخل الفرد وتقلل أعداد الفقراء، حتى لو لم تحسن النمو بشكل مباشر. ■

ديليب راثا اقتصادي أول في فريق آفاق التنمية في البنك الدولي.

ـــا فى التنمية

عكاز ضعيف

رالف شامي وكونيل فولنكامب
Ralph Chami and Connel Fullenkamp

يشعر العديد من الاقتصاديين بالتفاؤل من أن التحويلات يمكن أن تصبح مساهما كبيرا في النمو الاقتصادي والتنمية، ومن أنه من المستحيل إنكار أنها تساعد على انتشال الملايين من الفقر. بيد أن التحويلات لا تمثل أول الحلول الفضلى لمشكلات الفقر والتنمية. بل هي بعيدة كثيرا عن ذلك. وهي مكلفة بالنسبة لمن يتلقونها ويصعب توجيهها إلى أنشطة تؤدي لنمو وتنمية اقتصاديين، كما أن لها نتائج غير مقصودة يمكن حتى أن تجعلها عوائق تعترض التنمية.

والتحويلات ليست رخيصة بالنسبة لمن يكسبونها بعملهم. إذ يتعين على عضو واحد أو أكثر من الأسرة – عادة أهم عضو في رعاية الأسرة مثل رب الأسرة المعيشية – أن يقوم برحلة طويلة ومكلفة وخطيرة في كثير من الأحيان، ويظل بعيدا عن أسرته لأشهر أو سنوات في كل مرة. ويلقى هذا عبئا هائلا على عاتق من تركهم وراءه من الناحية الاقتصادية والعاطفية أيضا. وعادة ما يشب الأطفال في الأسر التي تتلقى تحويلات بدون القدرة على التواصل المباشر مع كلا الأبوين، ويرتفع مستوى المحنة بالنسبة للأسرة كلها بسبب غياب واحد أو أكثر من أعضائها. فعلى سبيل المثال، تواترت التقارير في بلدان عديدة عن أطفال تركهم آباؤهم الذين يرسلون تحويلات، فانخرطوا في عصابات. وكل هذه العوامل تجعل البحث عن التحويلات استثمارا مكلفا وخطيرا بالنسبة للأسر، فمن الذي يرغب في القيام بهذا الاستثمار سوى اليائسين حقا؟

والقصد من هذه التحويلات هو توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء والملبس والمأوى للمرسلة إليهم . ولا ريب أن الجهد المبذول لانتشال الناس من الفقر جدير بالثناء، إذ خلص العديد من الدراسات المسحية حول استخدام التحويلات إلى أنه قد تم توجيه الأغلبية الساحقة منها نحو الاستهلاك وليس نحو أنشطة استثمارية. ولكننا يجب ألا نتوقع أن تصبح التحويلات قاطرات للنمو على غرار ما يفعل الاستثمار الأجنبي المباشر.

وحتى عندما «تدخر» الأسرة المعيشية التحويلات، فإن هذا يعني في العادة أنها ستستخدم هذه الأموال لشراء أرض أو منزل أفضل أو إجراء تحسينات في بيتها. ويولد هذا رأسمال جديد قليل جدا أو نشاط اقتصادي آخر ضئيل. وتخلص الأبحاث حول آثار التحويلات على النمو إلى أن تأثيرها، في أحسن الأحوال، ليس قويا وإيجابيا على النمو الاقتصادي وتكشف في أحوال كثيرة عن تأثير سلبي (دراسة "Barajas and others, 2009"). فعلى مدى سنوات، تلقى العديد من البلدان مبالغ ضخمة من التحويلات بالنسبة لإجمالي ناتجها المحلي، ولكن ليس هناك مثال واحد لبلد أظهر نموا قادته التحويلات. فأين تكمن قصة نجاح التحويلات؟

وللتحويلات أيضا عواقب غير مقصودة لأنها هدايا وليست دخلا مكتسبا. فالمتلقون قد لا يتعبون أنفسهم كثيرا في البحث عن عمل أو يبذلون جهدا كبيرا في الدراسة إذا كانوا يعلمون أنهم يستطيعون الاعتماد على الدخل من التحويلات لتكملة أجورهم أو الإحلال محلها. وقد وجد الباحثون أدلة على أن متلقي التحويلات يقللون من مشاركتهم في قوة العمل. وبقدر ما يستخدم الناس من التحويلات في استثمارات، يتوافر لهم حافز للقيام بمشروعات أكثر مخاطرة؛ لأنهم يراهنون بأموال أناس آخرين. ويورد العديد من المناطق التي تتلقى تحويلات شواهد واقعية حول فقاعات أسعار العقارات المحلية التي تم تمويلها بنسبة كبيرة من التحويلات. وهكذا فإن التحويلات يمكن أن تشوه أسعار الأصول وتفاقم الفقر بالفعل بإخراج العديد من الأسر الفقيرة من سوق العقارات بسبب الأسعار – بالإضافة إلى ذكر العواقب الضارة التي يتحملها الجميع بعد انفجار فقاعة الأسعار.

وهناك عاقبة أكثر سوءا للتحويلات على التنمية الاقتصادية والرفاه هي تأثيرها على المؤسسات والحوكمة. ذلك أن أسرة تتلقى تحويلات لن تهتم كثيرا بعد ذلك بنوعية الحكومة وقدرتها على توفير البنية التحتية والمؤسسات التي تيسّر النمو. وإذا كانت الظروف سيئة في الوطن، فإن الأسر سترسل مزيدا من أعضائها للخارج وستستخدم دخل التحويلات للتعويض عن نقص الخدمات الحكومية، وتفقد الاهتمام بالضغط على الحكومة لتوفير خدمات أفضل. ولن تشعر الحكومة من جانبها بأنها مضطرة لتوفير هذه الخدمات؛ لأنها تدرك أن هذه الأسر المعيشية تستطيع أن تعول نفسها، فتتدهور نوعية الحكومة بدرجة أكبر.

وليست التحويلات هي الطريق السريع لمستقبل أفضل. إنها عكاز ضعيف يضطر ملايين من الناس إلى الاتكاء عليه لأنهم لا يجدون طريقة أفضل لإعالة أنفسهم في بلدهم. ويجب ألا يُنظر إلى التوسع الهائل للتحويلات باعتباره علامة إيجابية على أوقات أفضل ستأتي في المستقبل، ولكن كتوبيخ قاس لصناع السياسات، الذين يجب أن يعملوا بجهد أكبر ليحسنوا فرص مواطنيهم في بلدهم. ■

رالف شامي رئيس قسم في إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، وكونيل فولنكامب أستاذ مساعد لممارسة علم الاقتصاد في جامعة ديوك.

المراجع:

Barajas, Adolfo, Ralph Chami, Connel Fullenkamp, Michael Gapen, and Peter Montiel, 2009, "Do Workers' Remittances Promote Economic Growth?" IMF Working Paper 09153/ (Washington: International Monetary Fund).